

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/RES/47/27
11 February 1993

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون
البند ١٨ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الرابعة (A/47/648)]

٤٧/٤٧ - مسائل أنغيليا ، وبرمودا ، و TOKILOU ، وجزر تركس وكايكوس ،
وجزر فرجن البريطانية ، وجزر فرجن التابعة للولايات
المتحدة ، وجزر كايمان ، وساموا الأمريكية ،
وغوام ، ومونتسيرات

ألف

عام

، إن الجمعية العامة

وقد نظرت في مسائل أنغيليا ، وبرمودا ، و TOKILOU ، وجزر تركس وكايكوس ، وجزر فرجن
البريطانية ، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، وجزر كايمان ، وساموا الأمريكية ، وغوام ،
ومونتسيرات ،

وقد درست الفصل ذا الصلة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة^(١) ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، والمتضمن إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وجميع قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بذلك

انظر : A/47/23 (Part VI) ، الفصل العاشر . (١)

الأقاليم ، ومنها ، بصفة خاصة ، القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين بشأن الأقاليم المشمولة بهذا القرار كل على حدة ،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٥٤١ (د - ١٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، المتضمن المبادئ التي ينبغي أن يهتدي بها الأعضاء عند تحديد ما إذا كان يوجد أم لا يوجد التزام بإحالة المعلومات المطلوبة في المادة ٧٣ (ه) من ميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ تعي ضرورة ضمان تنفيذ الإعلان على الوجه التام والسريع فيما يتعلق بتلك الأقاليم ، بالنظر إلى الهدف الذي حددته الأمم المتحدة للقضاء على الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠ ،

وإذ تدرك ما لكل إقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ، وإذ تضع في الاعتبار ضرورة تشجيع الاستقرار الاقتصادي وتنوع وزيادة تعزيز اقتصادات كل من الأقاليم على سبيل الأولوية ،

وإذ تعي تعرض الأقاليم الصغيرة ، بصفة خاصة ، للكوارث الطبيعية وتدور البيئة ،

وإذ تضع في اعتبارها أن البعثات الزائرة التابعة للأمم المتحدة توفر وسيلة للتحقق من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وإذ ترى أن إمكانية إيفاد بعثات زائرة أخرى إلى تلك الأقاليم ، في وقت ملائم وبالتشاور مع الدول القائمة بالإدارة ، أمر ينبغي أن يظل قيد الاستعراض ،

وإذ تلاحظ مع التقدير المساهمة التي تقدم لتنمية بعض الأقاليم من الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى ، وبصفة خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، فضلا عن المؤسسات الإقليمية مثل مصرف التنمية الكاريبي ،

وإذ تضع في اعتبارها ضعف اقتصاد الأقاليم الصغيرة وتعرضها للكوارث الطبيعية وتدور البيئة ، وإذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة ووصيات اجتماع الخبراء الحكوميين للبلدان الجزرية النامية والبلدان والمنظمات المانحة ، المعقد في نيويورك في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠^(٢) .

وإذ تشير إلى استنتاجات ووصيات حلقيتي الأمم المتحدة الدراسيتين الإقليميتين المتعلقتين بإنهاء الاستعمار والمعقودتين في عام ١٩٩٠ احتفالا بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان منح الاستقلال للبلدان

والشعوب المستعمرة ، والموقف الذي اتخذته حكومات الأقاليم والوارد في تقريري الحلقتين الدراسيتين^(٣) ،

١ - توافق على الفصل الوارد في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فيما يتعلق بكل من أنغيلا ، وبرمودا ، و TOKILOA ، وجزر تركس وكايكوس ، وجزر فرجن البريطانية ، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، وجزر كايمان ، وساموا الأمريكية ، وغواه ، ومونتسيرات^(٤) :

٢ - تؤكد من جديد حق شعوب تلك الأقاليم غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

٣ - تؤكد من جديد أيضا أن من حق شعوب تلك الأقاليم نفسها أن تحدد بحرية في نهاية المطاف مركزها السياسي في المستقبل ، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والإعلان وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، وتطلب ، في هذا الصدد ، إلى الدول القائمة بالإدارة أن تيسّر ، بالتعاون مع حكومات الإقليم ، وضع برامج للتنقيف السياسي في الأقاليم بغية تعزيز الوعي بين الشعوب بإمكانيات المتاحة لها لممارسة حقوقها في تقرير المصير ، وفقا للخيارات السياسية المشروعة المتعلقة بالمركز ، المحددة تحديدا وأوضحا في قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د - ١٥) :

٤ - تكرر التأكيد على أن من مسؤولية الدول القائمة بالإدارة أن تهيئ في الأقاليم الظروف التي يكون من شأنها تمكين شعوب تلك الأقاليم من أن تمارس ، بحرية ودون تدخل ، حقوقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال :

٥ - تكرر تأكيد رأيها بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تشكل ، بأي حال من الأحوال ، ذريعة لتأخير ممارسة شعوب تلك الأقاليم ، على وجه السرعة ، حقوقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير :

٦ - تؤكد من جديد المسئولية التي تقع على عاتق الدول القائمة بالإدارة ، بموجب الميثاق ، لتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولصون الهوية الثقافية لتلك الأقاليم ، وتوصي بمواصلة من الأولوية ، بالتشاور مع حكومات الأقاليم المعنية ، لتعزيز وتنوع اقتصاداتها كل على حدة :

٧ - تحث الدول القائمة بالإدارة على أن تعمل ، بالتعاون مع حكومات الأقاليم المعنية ، على اتخاذ أو مواصلة اتخاذ تدابير فعالة لصون وضمان حق شعوب تلك الأقاليم غير القابل للتصرف في امتلاك الموارد الطبيعية لتلك الأقاليم ، بما في ذلك الموارد البحرية ، أو تنميتها أو التصرف فيها ، وفي تحقيق ومواصلة السيطرة على تنمية تلك الموارد في المستقبل :

٨ - تحث أيضا الدول القائمة بالإدارة على أن تتخذ جميع التدابير الالزمة لحماية وحفظ البيئة في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها من أي تدهور بيئي ، وتطلب إلى الوكالات المتخصصة المعنية أن تواصل رصد الأحوال البيئية في تلك الأقاليم :

٩ - تطلب إلى الدول القائمة بالإدارة أن تواصل ، بالتعاون مع حكومات الأقاليم كل على حدة ، اتخاذ جميع التدابير الالزمة للتصدي للمشاكل المتعلقة بالاتجار بالمخدرات :

١٠ - تحث الدول القائمة بالإدارة على أن تعزز أو تواصل تعزيز العلاقات الوثيقة القائمة بين الأقاليم والمجتمعات الجزرية الأخرى في مناطقها كل على حدة ، وأن تشجع التعاون بين حكومات كل من تلك الأقاليم والمؤسسات الإقليمية ، فضلا عن الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى :

١١ - تحث أيضا الدول القائمة بالإدارة على أن تتعاون أو تواصل التعاون مع اللجنة الخاصة في أعمالها عن طريق توفير معلومات حديثة وفي حينها بشأن كل إقليم يقع تحت إدارتها ، وفقاً للمادة ٧٣ (هـ) من الميثاق ، وعن طريق تيسير إيفاد بعثات زائرة إلى الأقاليم للحصول على معلومات مباشرة عنها وللتحقق من رغبات وأمناني السكان :

١٢ - تنشد الدول القائمة بالإدارة أن تواصل أو تستأنف مشاركتها في اجتماعات وأنشطة اللجنة الخاصة في المستقبل ، وأن تكفل مشاركة ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أعمال اللجنة الخاصة :

١٣ - تحث الدول الأعضاء على أن تساهم في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للقضاء على الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠ ، وتطلب إليها أن تواصل منح تأييدها التام للإجراءات التي تتخذها اللجنة الخاصة في سبيل بلوغ ذلك الهدف :

١٤ - تدعو الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى إلى أن تشرع أو تستمرة في اتخاذ جميع التدابير الالزمة للتعجيل بإحراز تقدم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأقاليم :

١٥ - طلب إلى الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى أن تولي المراقبة الواجبة ، عند وضع برامجها لتقديم المساعدة ، للنص المعنون "التحديات والفرص : إطار استراتيجي" ، الذي اعتمدته بالاجماع الخبراء الحكوميين للبلدان الجزرية النامية والبلدان والمنظمات المانحة^(٤) :

١٦ - طلب إلى اللجنة الخاصة أن توافق دراسة مسألة الأقاليم الصغيرة وأن توصي الجمعية العامة بأنسب الخطوات التي يتوجب اتخاذها لتمكين سكان تلك الأقاليم من ممارسة حقوقهم في تقرير المصير والاستقلال ، وأن تقدم تقريرا في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين .

الجلسة العامة ٧٢
٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢

باء

الأقاليم كل على حدة

أولا - ساموا الأمريكية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى القرار ألف أعلاه ،

وقد استمعت إلى بيان ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة^(٤) ،

وإذ تحيط علما بإنشاء لجنة جديدة بشأن المركز السياسي واستعراض الدستور من قبل الحاكم و "الفونتو" وهو المجلس التشريعي للإقليم ،

وإذ تلاحظ الحاجة إلى تنوع وتنمية اقتصاد الأقاليم عن طريق توسيع نطاق الصناعات الصغيرة القائمة والموجهة نحو الخدمات ، فضلا عن تنمية صيد الأسماك للأغراض التجارية وأنشطة السياحة ،

وإذ تلاحظ أيضا الدمار الواسع الذي سببه إعصار فال في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وجهود الانعاش التي بذلتها حكومة الأقاليم جنبا إلى جنب مع الدولة القائمة بالإدارة والمجتمع الدولي ،

. A/C.4/47/SR.7 (٤) انظر

وإذ تشير إلى ايفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى الأقليم في عام ١٩٨١ ،

- ١ - ترحب بإنشاء لجنة جديدة بشأن المركز السياسي واستعراض الدستور بموجب أمر تنفيذي من الحاكم في آب/أغسطس ١٩٩٢ :
- ٢ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تعمل ، بالتعاون مع حكومة الأقليم ، على مواصلة تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقليم ، من أجل الحد من اعتماده الشديد اقتصادياً ومالياً على الولايات المتحدة الأمريكية :
- ٣ - تتحث الدولة القائمة بالإدارة على مواصلة دعم التدابير التي تتخذها حكومة الأقليم لتعزيز تنوع الاقتصاد وتنمية الصناعات القائمة ، لاسيما السياحة وصيد الأسماك للأغراض التجارية :
- ٤ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تستمر في تقديم المساعدة الالزمة إلى الأقليم ، عن طريق عدد من الوكالات التابعة لها ، لإعادة بناء عديد من المرافق العامة وآلاف المساكن الأسرية التي دمرها إعصار فال أو أصابها بأضرار جسيمة :
- ٥ - تلاحظ أنه قد انقضت فترة أحدى عشرة سنة منذ قيام بعثة تابعة للأمم المتحدة بزيارة الأقليم .

ثانياً - أنغيليا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى القرار ألف أعلاه ،

وقد استمعت إلى بيان ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة^(٥) ،

وإذ تدرك رغبة شعب أنغيليا في رفع مستوى الحكم الذاتي ،

. A/C.4/47/SR.4 (٥) انظر

وإذ تحيط علما ببيان الدولة القائمة بالادارة بأنها ستساعد شعب أنغيليا على تحقيق استقلاله عندما يعبر عن رغبته وفقا للدستور ،

وإذ تلاحظ رد فعل الزعماء السياسيين إزاء الغاء الدولة القائمة بالادارة عقوبة الاعدام وبيان رئيس الوزراء في هذا الصدد ،

وإذ تحيط علما بقبول الاقليم بصفة مراقب في منظمة دول شرق منطقة البحر الكاريبي في عام ١٩٩١ ،

وإذ تلاحظ أن معدل البطالة في الاقليم قد انخفض من ٢٧ في المائة في عام ١٩٨٤ إلى ١,١ في المائة في عام ١٩٨٩ ، وأن المرتبات والبدلات في القطاع العام قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا منذ عام ١٩٨٤ ، وأن عدد الوظائف قد زاد بنسبة ٣٤ في المائة منذ عام ١٩٨٥ ،

وإذ تدرك عجز نظام التعليم في أنغيليا عن التخفيف من مشكلة ندرة الموظفين الوطنيين المهرة ، لاسيما في ميادين الادارة الاقتصادية والسياحة ، وما يشكله اصلاح التعليم من أهمية قصوى في تحقيق الأهداف الاقتصادية الطويلة الأجل للإقليم ،

وإذ تلاحظ كذلك أنه من المتوقع أن يقوم المانحون الخارجيون ، عن طريق المنح والقروض التسهالية ، بتمويل البرنامج الحكومي لاستثمارات القطاع العام للفترة ١٩٩١ - ١٩٩٥ ، والذي يقدر بمبلغ ٣٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ،

وإذ تضع في الاعتبار الأهداف الرئيسية للتنمية التي وضعها المجلس التنفيذي للإقليم ، وهي تحسين ادارة الاقتصاد عن طريق زيادة كفاءة القطاع العام ، والتنمية الاستراتيجية للموارد البشرية عن طريق اصلاح نظمي التعليم والتدريب ، ووضع سياسات متكاملة لاصلاح الهياكل الأساسية المادية فضلا عن الحفاظ على البيئة الطبيعية ،

وإذ تسلم بمساهمة الموارد البحرية لأنغيليا في اقتصادها المحلي ،

وإذ تشير الى ايفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم في عام ١٩٨٤ ،

١ - تحيط علما ببيان رئيس الوزراء ومفاده أن حكومة أنغيليا لا تعتمد السعي نحو نيل الاستقلال خلال فترة ولايتها الحالية ؛

- ٢ - تلاحظ مع القلق أن الدولة القائمة بالادارة لاتزال ترفض تفويض وزراء حكومة الاقليم أي اختصاصات أخرى تتعلق بالمجالات الخاصة الداخلة في نطاق مسؤولية الحاكم قبل تحديد إطار زمني للاستقلال :
- ٣ - تطلب الى الدولة القائمة بالادارة أن تتشاور مع حكومة وشعب أنغيليا وأن تأخذ في الاعتبار رغباتهما قبل اتخاذ أي قرار من المحتمل أن يؤثر على معيشة شعب الاقليم :
- ٤ - ترحب بقبول الاقليم بصفة مراقب في منظمة دول شرق منطقة البحر الكاريبي وتطلب الى الدولة القائمة بالادارة أن تيسر مشاركة الاقليم في المنظمات الاقليمية وأو الدولية الأخرى :
- ٥ - تشني على حكومة الاقليم لحالة العمالة الكاملة فعلا في الاقليم ولزيادات التي تحققت في المرتبات وعدد الوظائف في القطاع العام على مدى السنوات الماضية :
- ٦ - تلاحظ مع القلق عدم قدرة النظام التعليمي في أنغيليا على تزويد سوق العمل في الاقليم بالمدراء المهرة ، لاسيما في مجال الادارة الاقتصادية والسياحة :
- ٧ - تطلب الى الدول القائمة بالادارة وكذلك الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى الى أن توفر لحكومة أنغيليا امكانيات التدريب لموظفيها في هذا الصدد أو أن تواصل توفير هذه الامكانيات :
- ٨ - تدعو المجتمع الدولي للمانحين الى أن يساهم بسخاء في البرنامج الحكومي لاستثمارات القطاع العام للفترة ١٩٩١ - ١٩٩٥ ، وأن يقدم للإقليم كل المساعدات الممكنة لتمكينه من بلوغ الأهداف الانمائية الرئيسية التي وضعها المجلس التنفيذي للإقليم :
- ٩ - ترحب بالتدابير التي اتخذتها حكومة الاقليم بغرض حماية وحفظ الموارد البحرية ، ومراقبة أنشطة صائد الأسماك الأجانب الذين يعملون بطريقة غير مشروعة في المنطقة :
- ١٠ - تطلب إلى الدولة القائمة بالادارة أن تقدم الى الاقليم المساعدة اللازمة للتخفيف من الآثار الضارة التي سببها إعصار هوغو ، وأن تيسر تقديم مساعدات وأموال اضافية للإقليم عن طريق المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة :
- ١١ - تلاحظ أنه قد انقضت فترة ثمانى سنوات منذ قيام بعثةتابعة للأمم المتحدة بزيارة الاقليم وتطلب الى الدولة القائمة بالادارة أن تيسر ايفاد بعثة زائرة أخرى الى أنغيليا .

ثالثا - برمودا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى القرار ألف أعلاه ،

وقد استمعت إلى بيان ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة^(٥) ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح برنامج الاستقرار الاقتصادي والادارة المسؤولة الذي تضطلع به الحكومة ، والخطوات المتخذة لتعويض التدهور في ايرادات السياحة ،

وإذ تلاحظ حدوث زيادة ملحوظة في البطالة في الاقليم ،

وإذ تلاحظ مع القلق حدوث زيادة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات في الاقليم ،

وإذ تؤكد من جديد اقتناعها الشديد بأن وجود القواعد والمنشآت العسكرية في الاقليم يمكن أن يشكل ، في ظروف معينة ، عقبة في سبيل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وإذ تلاحظ أنه لم تزر الاقليم قط أي بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة ،

١ - تعرب عن رأيها بأن شعب برمودا هو صاحب القرار الأخير فيما يتعلق بمستقبله :

٢ - تطلب من الدولة القائمة بالادارة أن تساعد حكومة الاقليم على تنفيذ برنامجها للاستقرار الاقتصادي والادارة المسؤولة ، بغية التقليل من أثر الانتكاس على اقتصاد الاقليم وزيادة البطالة على نحو لم يسبق له مثيل :

٣ - تهيب بالدولة القائمة بالادارة أن تواصل ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، اتخاذ جميع التدابير الالزمة للتصدي للمشاكل المتصلة بالاتجار بالمخدرات :

٤ - تهيب أيضا بالدولة القائمة بالادارة أن تضمن ألا يشكل وجود القواعد والمنشآت العسكرية في الاقليم عقبة في سبيل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وألا يعوق سكان الاقليم عن ممارسة حقوقهم في تقرير المصير والاستقلال وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة :

٥ - تهيب كذلك بالدولة القائمة بالادارة أن تيسر ايفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم.

رابعا - جزر فرجن البريطانية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير الى القرار ألف أعلاه ،

وقد استمعت الى بيان ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة^(٥) ،

وإذ تلاحظ اشتراك الاقليم كعضو منتب في بعض المنظمات الاقليمية والدولية ،

وإذ تلاحظ أيضاً الطلب المقدم من الاقليم للانضمام الى عضوية منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ،

وإذ تأخذ في الاعتبار أنه ، وفقاً للتقرير السنوي لمصرف التنمية الكاريبي لعام ١٩٩٠ ، حدث نمو مطرد في اقتصاد الاقليم ، وإذ تلاحظ التدابير التي اتخذتها حكومة الاقليم لتنمية القطاعين الزراعي والصناعي ،

وإذ تلاحظ أن الاقليم قد يصل الى مركز المساهم الصافي في دورة البرمجة الخامسة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، مما سيتطلب منه المساهمة في تمويل مشاريعه بالكامل ،

وإذ تلاحظ أيضاً أنه قد جاء في تقرير مصرف التنمية الكاريبي أن ندرة الأيدي العاملة الماهرة هي أهم عقبة منفردة في سبيل تحقيق الامكانيات الانمائية الكاملة لاقتصاد الاقليم ،

وإذ تلاحظ كذلك أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة تنظر حالياً في أن تواصل فيما بعد سنة ١٩٩٢ برنامجها الخيري لعدة جزر ، الذي مول مشاريع تعليمية في جزر فرجن البريطانية ،

وإذ تسلم بالتدابير التي تتخذها حكومة الاقليم لمنع الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال ،

١ - ترحب بقبول جزر فرجن البريطانية عضواً منتسباً في الاتحاد الكاريبي :

٢ - تكرر طلبها الى الدولة القائمة بالادارة أن تيسّر انضمام الاقليم الى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بصفته عضواً منتسباً وكذلك اشتراكه في منظمات اقليمية ودولية أخرى :

٣ - طلب الى الدولة القائمة بالادارة أن تقدم الى الاقليم المساعدة اللازمة للتخفيف من الآثار الضارة للإعصار هوغو ، وأن تيسّر أمر تقديم مساعدة وأموال إضافية الى الاقليم من المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة :

٤ - ترحب بما تبذله حكومة الاقليم من جهود لرفع مستوى القوى العاملة وتلبية احتياجات الخدمة العامة من القوى العاملة المدربة ، وذلك عن طريق خطتها الانمائية للتعليم :

٥ - طلب الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن يواصل تقديم مساعدته التقنية الى جزر فرجن البريطانية ، مع مراعاة سرعة تأثير الاقليم بالعوامل الاقتصادية الخارجية وندرة الأيدي العاملة الماهرة في الاقليم :

٦ - تعرب عن ارتياحها لنظر منظمة الأمم المتحدة للطفولة في موافصلة برنامجها الخمسي لعدة جزر ، الذي يستهدف تحسين الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية في الاقليم :

٧ - تحث المؤسسات المالية الاقليمية والدولية ، فضلاً عن الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظمة الأمم المتحدة على أن تساعد حكومة جزر فرجن البريطانية في تحديد احتياجاتها المتوسطة الأجل والطويلة الأجل ، وأن تزيد مشاركتها في الانعاش الكامل للإقليم :

٨ - تلاحظ مع الارتياح التدابير المتخذة من جانب حكومة الاقليم لمنع الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال ، وتحث الدولة القائمة بالادارة على موافصلة تقديم مساعدتها الى الاقليم في تلك الجهود :

٩ - تلاحظ مع الأسف انقضاء ستة عشر عاماً على زيارة بعثة الأمم المتحدة للإقليم ، وتناشد الدولة القائمة بالادارة تيسير ايفاد بعثة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم .

خامساً - جزر كايمان

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير الى القرار ألف أعلاه ،

وقد استمعت الى بيان ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة^(٥) ،

وإذ تلاحظ انحصار عملية الاستعراض الدستوري في جزر كايمان ، فضلا عن الجدول الزمني المحدد بدء تنفيذ الدستور المعدل ،

وإذ تدرك أن من المقرر اجراء الانتخابات العامة في الاقليم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ،

وإذ تلاحظ التدابير التي تتخذها حكومة الاقليم للنهوض بالانتاج الزراعي بهدف التخفيف من شدة اعتماد الاقليم على المؤن المستوردة ،

وإذ تعرب عن قلقها لأن المستثمرين الأجانب يواصلون امتلاك وتعمير معظم الممتلكات والأراضي ،

وإذ تلاحظ أن نسبة متزايدة من القوى العاملة في الاقليم تتألف من المغتربين ، وأن الحاجة تدعى إلى تدريب أهل الاقليم في الميادين التقنية والمهنية والادارية والفنية ،

وإذ تلاحظ أيضا الإجراء الذي اتخذته حكومة الاقليم بتنفيذ برنامجها لتشجيع زيادة مشاركة الأهالي في عملية صنع القرار في جزر كايمان ،

وإذ تلاحظ كذلك سياسة حكومة الاقليم للسيطرة على النمو في الخدمة العامة ورفع كفاءتها ،

وإذ تلاحظ مع القلق تعرض الاقليم لأنشطة الاتجار بالمخدرات والأنشطة المتصلة بذلك ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح الجهد الذي تبذلها حكومة الاقليم وحكومات بلدان أخرى في المنطقة ، وجهود المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، لمنع وقمع الأنشطة غير المشروعة مثل غسل الأموال وتهريب الأموال وتزوييف الفواتير وأشكال الاحتيال الأخرى ذات الصلة ، فضلا عن استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ،

وإذ تشير الى ايفاد بعثة زائرةتابعة للأمم المتحدة الى الاقليم في عام ١٩٧٧ ،

١ - تطلب من الدولة القائمة بالادارة التعجيل بدء تنفيذ الدستور المعدل ، وذلك بتعاون وثيق مع حكومة الاقليم وبما يتفق مع رغبات وأهالي كايمان ، تمكينا لشعب جزر كايمان من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير :

٢ - تلاحظ مع الارتياح أن من المقرر اجراء الانتخابات العامة في الاقليم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ وتطلب من الدولة القائمة بالادارة أن تواصل بذل جهودها ، بالتعاون الوثيق مع حكومة الاقليم ، لضمان اجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة في جزر كايمان :

٣ - تهيب بالدولة القائمة بالادارة أن تواصل ، بالتشاور مع حكومة الإقليم ، تشجيع التنمية الزراعية لجزر كايمان بهدف تقليل اعتماد الاقليم على المؤن الغذائية المستوردة :

٤ - تحث الدولة القائمة بالادارة على أن تواصل ، بالتشاور مع حكومة الإقليم ، تيسير التوسع في البرنامج الحالي لضمان توظيف السكان المحليين ، ولا سيما على مستوى صنع القرار :

٥ - تطلب من الدولة القائمة بالادارة أن تقوم ، بالتشاور مع حكومة الإقليم ، بتقديم المساعدة اللازمة لزيادة كفاءة الخدمة العامة :

٦ - تهيب بالدولة القائمة بالادارة أن تواصل ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتصدي للمشاكل المتصلة بغسل الأموال وتهريب الأموال والجرائم الأخرى ذات الصلة ، فضلا عن الاتجار بالمخدرات :

٧ - تلاحظ مع الأسف انقضاء فترة خمسة عشر عاماً منذ قيامبعثةتابعة للأمم المتحدة بزيارة الإقليم ، وتناشد الدولة القائمة بالادارة تيسير ايفاد بعثةتابعة للأمم المتحدة الى الإقليم .

سادسا - غواام

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير الى القرار ألف أعلاه ،

وقد استمعت الى بيان ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة^(٤) ،

وإذ تشير الى أن الجولة الثانية للمفاوضات بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة غواام التي تستهدف نقل ملكية أراضي ومنشآت في محطة أغانا الجوية البحرية قد بدأت في تموز/ يوليه ١٩٩١ ،

وإذ تدرك استمرار حجز قطع كبيرة من الأراضي في الإقليم لكي تستخدمنا وزارة الدفاع بالدولة القائمة بالادارة ،

وإذ تدرك أن الدولة القائمة بالادارة قد نفذت برنامجا لنقل ملكية فائض الأراضي الاتحادية الى حكومة غوام ،

وإذ تدرك أيضا امكانية تنوع وتنمية اقتصاد غوام في مجال صيد الأسماك التجاري والزراعة ،

وإذ تضع في اعتبارها المناقشات الجارية بين لجنة غوام المعنية بتقرير المصير والفرع التنفيذي في الدولة القائمة بالادارة بشأن مشروع قانون الكنولث لغوام ، التي انتهت مؤخرا والتي ستؤدي الى نظر الفرع التشريعي من الدولة القائمة بالادارة في هذا الاجراء ،

وإذ تشير الى أن شعب غوام وافق في الاستفتانين اللذين أجريا في غوام في عام 1987 على مشروع قانون الكنولث ، الذي سيؤكد حق شعب غوام في صياغة دستوره وحكم نفسه اذا ما بادر كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية الى اصداره ،

وإذ تشير الى ايفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم في عام 1979 ،

١ - تطلب الى الدولة القائمة بالادارة أن تواصل ضمان ألا يعرقل وجود القواعد والمنشآت العسكرية في الاقليم تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وألا يحول دون ممارسة سكان الاقليم لحقهم في تقرير المصير بما في ذلك الاستقلال طبقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه :

٢ - تطلب أيضا الى الدولة القائمة بالادارة أن تواصل العمل بالتعاون مع حكومة الاقليم للاسراع بنقل ملكية الأراضي الى شعب الاقليم واتخاذ الخطوات الازمة لتأمين حقوقهم في امتلاكها :

٣ - تلاحظ أن المناقشات الجارية منذ عام 1990 بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ولجنة غوام المعنية بتقرير المصير قد أسفرت عن اتفاقيات مشروطة بشأن أحکام قانون الكنولث لغوام ، بما في ذلك الاتفاق على الاختلاف بشأن عدة أجزاء موضوعية من اقتراح غوام ، التي سوف تقدم الى كونغرس الولايات المتحدة للنظر فيها :

٤ - تحث الدولة القائمة بالادارة على أن تواصل دعم التدابير المناسبة التي تتخذها حكومة الاقليم بهدف تعزيز النمو في مجال صيد الأسماك التجاري والزراعة :

٥ - تكرر طلبها الى الدولة القائمة بالادارة بمواصلة الاعتراف بالهوية الثقافية والإثنية لشعب تسامورو ، وهم السكان الأصليون لغوام ، وبمواصلة احترام تلك الهوية :

٦ - تلاحظ انقضاء ثلاثة عشر عاماً منذ قيام بعثة تابعة للأمم المتحدة بزيارة الإقليم .

سابعاً - مونتسيرات

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى القرار ألف أعلاه ،

وقد استمعت إلى بيان ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة^(٥) ،

وإذ تشير إلى الدمار الذي سببه الإعصار هوغو في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ وجود الإنعاش التي تقوم بها حكومة الإقليم بالاشتراك مع الدولة القائمة بالإدارة والمجتمع الدولي ،

وإذ تأخذ في الاعتبار عضوية مونتسيرات في الهيئات الإقليمية والدولية ، وطلب الإقليم الذي لم يبيت فيه بعد بالعودة إلى عضوية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بصفة عضو منتب ،

وإذ تلاحظ الانتخابات العامة التي أجريت في مونتسيرات في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ وانتخاب رئيس وزراء جديد ،

وإذ تلاحظ أيضاً أن سياسة حكومة الإقليم ، رغم اعترافها بأن الاستقلال أمر حتمي ، تتبع نهجاً تدريجياً في إعداد شعب مونتسيرات للاستقلال ،

وإذ تلاحظ كذلك أن اقتصاد الإقليم قد واصل انتعاشه ، وفقاً لبيانات المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي ،

وإذ تحيط علماً بالبيان الذي أدى به رئيس الوزراء في مؤتمر ميامي السنوي الخامس عشر بشأن منطقة البحر الكاريبي ، المعقود في ميامي في الفترة من ٢ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، ومفاده أن صناعة الخدمات المالية في الجزر البحرية لا تتطلب سوى قدر ضئيل من الموارد الطبيعية ويمكن أن تسهم إسهاماً جوهرياً في اقتصاد البلدان الجزرية الصغيرة ،

وإذ تلاحظ سياسة حكومة الإقليم للاستعاضة عن المفترضين بمواطنين أكتفاءً مدربين تدريباً ملائماً ،

وإذ تلاحظ أيضاً أن التطورات المخطط لها في الإقليم والرامية إلى تعزيز جاذبية الجزيرة كمقصد للسائحين قد تؤثر تأثيراً سلبياً على البيئة ، في ظل عدم وجود إدارة فعالة للموارد الطبيعية ،

وإذ تشير إلى أن آخر بعثةتابعة للأمم المتحدة قد قامـت بزيارة الإقليم في عام ١٩٨٢ ،

١ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على أن تواصل تكثيف وتوسيع برنامجها للمساعدة من أجل التعجيل بتنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم :

٢ - تكرر دعوتها للدولة القائمة بالإدارة بأن تتخذ ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، الخطوات الازمة على وجه السرعة لتسهيل عودة مونتسيرات كعضو منتبـ إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة :

٣ - تحث الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، فضلاً عن المؤسسات المالية الإقليمية وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، على مواصلة توسيع نطاق مساعداتها المقدمة إلى الإقليم لتعزيز اقتصاد مونتسيرات في خططها الإنمائية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل وتطويره وتنويعه ، فضلاً عن تحفيـف أثر الدمار الذي سبـه الإعصار هوغو :

٤ - تطـلـب من الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل تسهيل وحصول المساعدات المقدمة إلى حـكومـة مونتسيرات من الوكالـات المتـخصـصة وغـيرـها من مؤـسـسـات منـظـومـةـ الأمـمـ المـتـحـدةـ ، فـضـلاـ عنـ المؤـسـسـاتـ المـالـيـةـ الإـقـلـيمـيـةـ وـالمـتـعـدـدـةـ الأـطـرافـ :

٥ - تهـبـبـ بالـدولـةـ القـائـمـةـ بـالـإـدـارـةـ ،ـ بـالـتـعاـونـ مـعـ حـكـومـةـ الإـقـلـيمـ ،ـ أـنـ تـسـاعـدـ الإـقـلـيمـ فـيـ جـهـودـهـ الرـامـيـةـ إـلـىـ تـنـفـيـذـ اـسـتـراتـيـجـيـةـ لـلـسـيـاحـةـ غـيرـ الضـارـةـ بـالـبـيـئـةـ تـهـدـفـ إـلـىـ تـنـمـيـةـ مـوـارـدـهـ الطـبـيـعـيـةـ بـأـسـلـوبـ يـتـسـقـ معـ الـاعـتـبارـاتـ الـبـيـئـيـةـ :

٦ - تـلـاحـظـ معـ الـأـرـتـيـاجـ التـدـابـيرـ التـيـ تـتـخـذـهاـ حـكـومـةـ الإـقـلـيمـ ،ـ بـالـتـعاـونـ مـعـ الـدـولـةـ القـائـمـةـ بـالـإـدـارـةـ ،ـ لـإـحـيـاءـ صـنـاعـةـ الـخـدـمـاتـ الـمـالـيـةـ الـخـارـجـيـةـ لـلـإـقـلـيمـ :

٧ - تحـثـ الـدـولـةـ القـائـمـةـ بـالـإـدـارـةـ عـلـىـ أـنـ تـواـصـلـ تـقـدـيمـ الـمـسـاعـدـةـ لـلـإـقـلـيمـ لـمـنـعـ الـاتـجـارـ بـالـمـخـدـراتـ وـغـسلـ الـأـمـوـالـ :

٨ - تحـثـ الـدـولـةـ القـائـمـةـ بـالـإـدـارـةـ عـلـىـ أـنـ تـقـومـ ،ـ بـالـتـعاـونـ مـعـ حـكـومـةـ الإـقـلـيمـ ،ـ بـتـوـفـيرـ الـمـسـاعـدـةـ الـلـازـمـةـ لـتـدـرـيـبـ الـمـوـظـفـينـ الـمـحـلـيـينـ عـلـىـ الـمـهـارـاتـ الـأـسـاسـيـةـ الـلـازـمـةـ لـتـنـمـيـةـ الإـقـلـيمـ وـتـشـجـعـ الـعـمـالـ الـمـهـرـةـ عـلـىـ الـبقاءـ فـيـ الإـقـلـيمـ :

٩ - تلاحظ مع الأسف انقضاء فترة عشر سنوات منذ قيام بعثةتابعة للأمم المتحدة بزيارة الإقليم وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد بعثة زائرة إلى مونتسيرات .

ثامنا - توكيلاو

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى القرار ألف أعلاه ،

وقد استمعت إلى بيان مثل نيوزيلندا ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة^(١) ،

وإذ تلاحظ استمرار أيلولة السلطة إلى السلطة المحلية وهي الفونو (المجلس) العام ، وإذ تدرك ضرورة المراعاة الكاملة لتراث شعب توكيلاو الثقافي وتقاليده خلال عملية تطوير المؤسسات السياسية لتوكيلاو ،

وإذ تلاحظ أيضاً جهود توكيلاو لتنمية مواردها ، البحرية منها وغير البحرية وجهودها لتنوع قدرة سكانها على اكتساب الدخل ،

وإذ تلاحظ كذلك القلق الذي يساور شعب الإقليم فيما يتعلق بالنتائج الخطيرة للتغيرات في الإن amat المناخية على مستقبل توكيلاو ،

وإذ ترحب بالمعلومات التي تفيد بأن توكيلاو وإن كانت ترغب في الإبقاء على الفوائد التي تجنيها من صلتها الحالية بنيوزيلندا ، فإنها تسعى لاكتشاف سبل لتحقيق مزيد من الاستقلال الذاتي السياسي والإداري ،

وإذ تلاحظ مع التقدير المساعدة التي قدمتها إلى توكيلاو الدولة القائمة بالإدارة ودولأعضاء أخرى ومنظمات دولية ، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وقيام البرنامج بإعداد البرنامج القطري الثالث لتوكيلاو للفترة ١٩٩٦-١٩٩٢ ،

١ - تشجع حكومة نيوزيلندا ، الدولة القائمة بالإدارة ، عند اضطلاعها بتنمية الإقليم سياسياً واقتصادياً ، على أن تواصل احترامها الكامل لرغبات شعب توكيلاو بطريقة ت scorn تراثه الاجتماعي والثقافي وتقاليده :

٢ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل ، بالتشاور مع الفونو (المجلس) العام ، زيادة مساعداتها الإنمائية ل TOKIOLA من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم :

٣ - تلاحظ أن خطة TOKIOLA الرامية إلى نقل مكتب شؤون TOKIOLA من آبيا إلى TOKIOLA تجري في إطار التماست السبيل لتحقيق المزيد من الاستقلال الذاتي السياسي والإداري ، وتدعو الدولة القائمة بالإدارة إلى أن تواصل تقديم أقصى مساعدة ممكنة إلى الإقليم في هذا الصدد :

٤ - تدعو جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات المالية والدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى أن تمنح أو تواصل منح TOKIOLA مساعدة اقتصادية طارئة خاصة للتخفيف من آثار العواصف الإعصارية ، ولتمكين الإقليم من تلبية احتياجاته للإنعاش والتعويض في الأجلين المتوسط والطويل والتصدي للقضايا المتعلقة بتغيير الأنماط المناخية .

تاسعا - جزر تركس وكايكوس

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى القرار ألف أعلاه ،

وقد استمعت إلى بيان ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة^(٥) ،

وإذ تحيط علما بخطة حكومة الإقليم الرامية إلى إصلاح الخدمة العامة للنهوض بكفاءتها ،

وإذ تحيط علما أيضا بالخطوات الإدارية التي اتخذتها حكومة الإقليم لتنفيذ سياستها الرامية إلى الاعتماد على العمالة المحلية ،

وإذ تحيط علما كذلك بتصرير الحكومة عن حاجتها إلى مساعدة إنمائية قدرها ١١,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا لتحقيق هدفها المعلن في تحقيق الاستقلال الاقتصادي بحلول عام ١٩٩٦ ،

وإذ تلاحظ الجهد الذي تبذلها الحكومة لإنشاء المؤسسة الإنمائية لتركس وكايكوس ،

وإذ تلاحظ كذلك صغر قطاع الزراعة واقتصره على فلاحة الكفاف للسوق المحلية ، واستيراد نسبة ٩٠ في المائة من الغذاء الذي يستهلكه الإقليم ،

وإذ تشعر بالقلق إزاء استمرار انخفاض إنتاج مصائد الأسماك والمنتجات البحرية بالقيمة النسبية في العام الماضي ،

وإذ تحيط علما بحضور رئيس الوزراء الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر رؤساء حكومات الاتحاد الكاريبي ، المعقود في باستير في تموز/يوليه ١٩٩١ ،

١ - تطلب إلى حكومة الإقليم أن تعمل على تعزيز فرص عمل بديلة لموظفي الخدمة المدنية الذين ستهنئ خدماتهم نتيجة لإصلاح الخدمة العامة والتخفيف المزعج في عدد موظفي الخدمة المدنية :

٢ - تطلب أيضا إلى حكومة الإقليم أن تكفل ألا يؤدي استخدام المفترضين ضمن قوة العمل بالإقليم إلى إلحاق الضرر بتوظيف أبناء الجزر المتوفرين والمؤهلين على نحو ملائم :

٣ - تطلب إلى الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تسعي لإيجاد وسائل محددة لمساعدة حكومة تركس وكايكوس على بلوغ هدفها المعلن في تحقيق الاستقلال الاقتصادي بحلول عام ١٩٩٦ :

٤ - تحث الدولة القائمة بالادارة على أن تدرس بصورة ايجابية ، وبالتعاون مع حكومة الإقليم ، احتياجات الإقليم في هذا الصدد بهدف تلبية تلك الاحتياجات :

٥ - تدعو المؤسسات المالية الدولية والمنظمات المانحة ، بما في ذلك المصرف الأوروبي للاستثمارات ومؤسسة الكمنولث الإنمائية إلى تقديم المساعدة الازمة للإقليم من أجل انشاء المؤسسة الإنمائية لتركس وكايكوس وأو تشغيلها :

٦ - تحث الدولة القائمة بالادارة والمنظمات الإقليمية والدولية المختصة على مساعدة حكومة الإقليم في زيادة كفاءة قطاعي الزراعة ومصائد الأسماك :

٧ - تحث أيضا الدولة القائمة بالادارة والمنظمات الإقليمية والدولية المختصة على دعم الجهود التي تبذلها حكومة الإقليم للتصدي لمشكلة تلوث البيئة وتدحورها :

٨ - تحيط علما بقبول جزر تركس وكايكوس عضوا منتسبا في الاتحاد الكاريبي وتدعو المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى إلى أن تنظر في منح الإقليم مركزا مماثلا إذا طلبت حكومة الإقليم ذلك :

٩ - تلاحظ مع الأسف انتصاء إثنى عشر عاماً منذ أن قامت بعثةتابعة للأمم المتحدة بزيارة الأقليم وتناشد الدولة القائمة بالادارة أن تسهل إيفاد بعثةتابعة للأمم المتحدة الى الأقليم .

عاشرًا - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير الى القرار ألف أعلاه ،

وقد استمعت الى بيان ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة^(٤) ،

وقد استمعت الى بيان ممثل حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة^(٥) ،

وإذ تلاحظ قيام مجلس الشيوخ في جزر فرجن باعتماد تشريع وقع عليه حاكم الأقليم ليصبح قانوناً يقضي بإجراء استفتاء في عام ١٩٩٣ على المركز السياسي للأقليم ،

وإذ تلاحظ أيضاً أن مد فترة الاقامة إلى تسعين يوماً كشرط لحق التصويت لا يستجيب لمخاوف مماثلي حكومة الأقليم ومخاوف اللجنة المعنية بالمركز والعلاقات الاتحادية حول أهلية الاشتراك في استفتاء بشأن تقرير المصير ،

وإذ تلاحظ كذلك طرح اقتراح باصدار تشريع من كونغرس الولايات المتحدة بنقل ملكية جزيرة ووتر إلى الأقليم في نهاية عام ١٩٩٢ ، وبإبقاء هذا الموضوع قيد النظر ،

وإذ تلاحظ موقف السلطات القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتصل بموضوع ملكية شركة جزر الهند الغربية للأراضي المغمورة في خليج لونغ باي بميناء شارلوت أموالي وحقها في استصلاحها وتعميرها ،

وإذ تلاحظ أيضاً استمرار اهتمام حكومة الأقليم بأن تصبح عضواً منتسباً في منظمة دول شرق منطقة البحر الكاريبي وأن تحصل على مركز مراقب في الاتحاد الكاريبي ، وعدم قدرتها لأسباب مالية على الاشتراك في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ،

وإذ تلاحظ كذلك ما أعربت عنه حكومة جزر فرجن وشعب الأقليم من قلق إزاء شفور المنصب القضائي بالمحكمة المحلية ورغبتهم في تعين أبناء جزر فرجن لشغل مناصب علياً أخرى في النظام القضائي ،

وإذ تشير إلى إيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى الأقليم في عام ١٩٧٧ ، والى طلب حكومة الأقليم الذي لم يبُت فيه بعد بشأن ارسال بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى الأقليم لمراقبة عملية الاستفتاء ،

١ - طلب من الدولة القائمة بالإدارة تقديم أقصى قدر من التعاون والمساعدة إلى حكومة الأقليم واللجنة المعنية بالمركز والعلاقات الاتحادية فيما يتصل بالاستعراض الذي تجريه بشأن شرط الاقامة للأشخاص المؤهلين للمشاركة في ممارسة حقيقية لحق تقرير المصير في جزر فргن التابعة للولايات المتحدة :

٢ - تدعوا الدولة القائمة بالإدارة ، على سبيل الاستعجال ، إلى تسهيل إنهاء الملكية الاتحادية لجزيرة ووتر في نهاية عام ١٩٩٢ :

٣ - تحيط علما بتسمية مرشح للمنصب القضائي بالمحكمة المحلية وبأن قاضي المحكمة المحلية في جزيرة سانت كروي هو من أبناء جزر فرجن :

٤ - تكرر مطالبتها للدولة القائمة بالإدارة بأن تيسّر ، حسب الاقتضاء ، اشتراك الأقليم في منظمة دول شرق منطقة البحر الكاريبي والاتحاد الكاريبي ، فضلاً عن اشتراكه في مختلف المنظمات الدولية والإقليمية ، بما في ذلك المجموعة الكاريبيّة للتعاون في ميدان التنمية الاقتصادية التابعة للبنك الدولي ، وفقاً للسياسة التي تتبعها الدولة القائمة بالإدارة واحتياجات تلك المنظمات :

٥ - طلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تستجيب لطلب حكومة الأقليم بإيفاد بعثة زائرة ومراقبة تابعة للأمم المتحدة إلى الأقليم .

الجلسة العامة
٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
